





ثقافة المشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة



اللجنة الوطنية للإنتخابات 2015

أغسطس 2015

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





تنظيم السلطات
العامة

اللجنة الوطنية للانتخابات



#صوت للامارات
تابعونا على uaeelection@







نبذة عن قيام الإتحاد



- في الثاني من يناير 1968مـ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنسحب من المنطقة.
- في الثامن عشر من فبراير 1968م تم عقد اتفاقية ثنائية مبدئية بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي، و الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ، حاكم دبي تدعو إلى إقامة اتحاد بين أبو ظبي ودبي، وتنص على تشكيل دولة فيدرالية واحدة، تكون فيها السياسة الخارجية والدفاع والأمن مشتركة.
- في فبراير 1968م دعا كل من الأب المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حكام الإمارات الخمس في الساحل المتصالح إلى الانضمام لهذا الاتحاد، كما دعيت كل قطر والبحرين؛ بهدف جعل الاتحاد أوسع. لقيت هذه الدعوة تأييدًا كبيرًا، من قبل الإمارات التسع ووقعوا اتفاقية تختص بالتعاون على إقامة اتحاد يجمع بينهم، غير أن هذا الاتفاق كان في أضيق حدوده







نبذة عن قيام الإتحاد



- وفي 18 يوليو 1971م تم التوصل إلى اتفاق بين الإمارات الست، ووقّع حكام تلك الإمارات اتفاقًا مشتركًا، كما تم الاتفاق على دستور مؤقت يركز بشكل أساسي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد.
- وفي الثاني من ديسمبر عام 1971مـ عقد اجتماع في قصر الجميرا في دبي وأصبح يسمى "دار الاتحاد" ؛ حيث تم الإعلان رسميًا عن تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة هي دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتكون من الإمارات المتصالحة الست: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين ، الفجيرة.
- تأخر انضمام إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد، وفي 10 فبراير 1972مـ انضمت إلى بقية الإمارات؛ ليكتمل عقد الاتحاد بين الإمارات السبع



السلطات الإتحادية




عُرفت الدولة الحديثة باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم الاتفاق على وضع دستور مؤقت حيث تم تحديد المصلحة العامة للدولة وهي الهدف الأعلى لها. وقد حدد الدستور خمس سلطات للدولة الاتحادية وهي :

1. المجلس الأعلى للاتحاد .
2. رئيس الاتحاد ونائبه .
3. مجلس وزراء الاتحاد .
4. المجلس الوطني الاتحادي .
5. القضاء الاتحادي .



اللجنة الوطنية للانتخابات 2015







المجلس الأعلى للاتحاد

- يعد المجلس الأعلى للاتحاد بمثابة السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يتشكل المجلس من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع أو من يقوم مقامهم في امارتهم في حالة غيابهم
- يتولى المجلس الاختصاصات التالية :



1. رسم السياسة العامة للدولة، والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات.
2. انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه.
3. المصادقة على القوانين الاتحادية والمراسيم قبل إصدارها.
4. التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية.
5. الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته او اعفائه من منصبه.
6. تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، وقبول استقالاتهم او اعفائهم من مناصبهم.







رئيس الاتحاد ونائبه



- ينتخب المجلس الأعلى للإتحاد من بين اعضائه رئيسا للاتحاد ونائبا للرئيس وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية قابلة للتجديد.
- يتولى رئيس الاتحاد الاختصاصات التالية :

1. يرأس المجلس الأعلى ويدير مناقشاته.
2. يدعو المجلس الأعلى للاجتماع ، ويفض اجتماعاته وفقا للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية.
3. يدعو للإجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد اذا اقتضت الحاجة .
4. يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية .
5. يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى ، كما يعين ويقبل استقالات ويعفي نواب رئيس مجلس وزراء الاتحاد بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد.
6. يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبيةوغيرهم من كبار الموظفين الإتحاديين
7. يوقع اوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية.
8. يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية.
9. يمثل الاتحاد في الداخل والخارج.
10. يمارس حق العفو او تخفيف العقوبة ويصادق على احكام الاعدام
11. يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية .





مجلس وزراء الاتحاد





- يعد مجلس وزراء الاتحاد بمثابة السلطة التنفيذية في الدولة، ويختص بتصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج .
- يتولى مجلس وزراء الاتحاد الاختصاصات التالية :

1. متابعة السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج.
2. إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد، والحساب الختامي.
3. إعداد مشروعات المراسيم الاتحادية والقرارات المختلفة.
4. الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الاتحاد أو الإمارات .
5. الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
6. اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها.
7. وضع اللوائح لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها. وكذلك لوائح الضبط واللوائح الخاصة بترتيب الإدارات والمصالح العامة في حدود أحكام الدستور والقوانين الاتحادية، ويجوز بنص خاص في القانون أو لمجلس الوزراء تكليف الوزير الاتحادي المختص أو أية جهة إدارية أخرى في إصدار بعض هذه اللوائح
8. تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقاً لأحكام القانون ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم إصدار مراسيم بذلك.
9. مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الاتحادية وسلوك وانضباط موظفي الاتحاد عموماً.
10. أية اختصاصات أخرى يخوله إياها القانون، أو المجلس الأعلى في حدود الدستور.



القضاء الاتحادي





- يعتبر القضاء الاتحادي سلطة مستقلة ، فالقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم .
- يتكون القضاء الاتحادي من المحاكم التالية :

1. المحكمة الاتحادية العليا : تتشكل من خمسة قضاة وتختص بالفصل في المنازعات المختلفة التي قد تحدث بين الامارات الاعضاء في الاتحاد، او بين اي امارة وحكومة الاتحاد ، وبحث دستورية القوانين وتفسير احكام الدستور وتنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية المحلية في الامارات فضلا عن مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد ثم النظر في الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد.
2. المحاكم الاتحادية الاستئنافية : وتختص بالنظر في استئناف احكام المحاكم الاتحادية الابتدائية .
3. المحاكم الاتحادية الابتدائية: هي المحاكم التي تنشأ في عواصم الامارات للمارسة الولاية القضائية في دوائر اختصاصها في المنازعات المدنية والتجارية والادارية التي تحدث بين الاتحاد والافراد .





المجلس الوطني الاتحادي





- ويمثل المجلس الوطني الاتحادي السلطة التشريعية في الدولة، ويتشكل من أربعين عضواً يتم انتخاب نصفهم من قبل هيئات انتخابية. يتم ترشيح أعضائها من قبل الحكام في مختلف إمارات الدولة بينما يتم تعيين النصف الآخر
- يمارس المجلس الوطني الاتحادي وظيفتين اساسيتين هما:

1. الوظيفة التشريعية :وتتمثل في مناقشة مشروعات التعديلات الدستورية و مشروعات القوانين الاتحادية و مشروع الميزانية العامة للدولة ومشروعات حساباتها الختامية وإبداء الرأي في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
2. الوظيفة الرقابية :يمارس المجلس الوطني الاتحادي صور الرقابة السياسية من خلال أدوات محددة وهي، طرح موضوعات عامة للمناقشة ورفع التوصيات بشأنها للحكومة، وتوجيه أسئلة لرئيس الوزراء أو للوزراء كل في اختصاصه، والفصل في الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد جهات حكومية اتحادية

الإمارة	عدد المقاعد في المجلس
ابوظبي	8 مقاعد
دبي	8 مقاعد
الشارقة	6 مقاعد
رأس الخيمة	6 مقاعد
عجمان	4 مقاعد
الفجيرة	4 مقاعد
ام القوين	4 مقاعد

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي

اللجنة الوطنية للانتخابات



#صوت للامارات
تابعونا على uaeelection@

التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي



- يتشكل المجلس الوطني الاتحادي من 40 عضوا موزعة على الإمارات الأعضاء .
- يتم انتخاب نصف اعضاء المجلس الوطني الاتحادي وتعيين النصف الآخر من ممثلي كل امارة عن طريق الحاكم.
- لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الاتحادي وأية وظيفة من الوظائف العامة في الاتحاد بما في ذلك المناصب الوزارية .
- مدة العضوية في المجلس أربع سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له .
- في حالة خلو محل أحد أعضاء المجلس قبل نهاية مدة عضويته لسبب من الأسباب فيجري اختيار بدل خلال شهرين من تاريخ اعلان المجلس هذا الخلو ، ما لم يقع الخلو خلال الأشهر الثلاثة السابقة على نهاية مدة المجلس .



التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي





اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015

- شروط العضوية في المجلس الوطني الاتحادي :
  - أن يكون من مواطني إحدى إمارات الإتحاد ، ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس.
  - لا تقل سنه عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
  - أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية ، محمود السيرة ، حسن السمعة ، لم يسبق الحكم عليه .في جريمة مخلة بالشرف ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقاً للقانون.
  - أن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة.



اللجنة الوطنية للانتخابات 2015







التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي



- قبل أن يباشر عضو المجلس الوطني الاتحادي أعماله . في المجلس ولجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين .
- تعقدجلسات المجلس في مقر عاصمة الاتحاد
- يفصل المجلس في صحة نيابة أعضائه . وفي اسقاط العضوية عنهم إذا فقدوا أحد شروطها وذلك بأغلبية جميع أعضائه بناءً على اقتراح خمسة منهم .
- عضو المجلس الاتحادي ينوب عن شعب الاتحاد جميعه . وليس فقط عن الإمارة التي يمثلها داخل المجلس .







التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي

- لا تقل مدة الدورة العادية السنوية للمجلس عن سبعة شهور . تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر من كل عام .ويحددها مرسوم يصدره رئيس الاتحاد.
- يدعى المجلس للانعقاد في دور غير عادي عند الحاجة ، وينظر في الأمور التي دعي من أجلها فقط .
- يفتتح رئيس الاتحاد الدور العادي السنوي للمجلس ، ويلقي فيه خطاباً يتضمن بيان أحوال البلاد ، وأهم الأحداث والشؤون الهامة التي جرت خلال العام ، وما تعتزم حكومة الاتحاد اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال الدورة الجديدة .
- لا يؤاخذ أعضاء المجلس عما يبدونه من الأفكار والآراء في أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو لجانه .
- لا يجوز أثناء انعقاد المجلس ، وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ أية اجراءات جزائية ضد أي من أعضائه ، إلا بإذن المجلس ، وفي حالة اتخاذ مثل هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها .





التشريعات المنظمة لعمل المجلس الوطني الاتحادي



- للمجلس هيئة مكتب تشكل من رئيس ونائب أول ونائب ثان ، ومن مراقبين اثنين يختارهم المجلس جميعاً من بين أعضائه .
- يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام، وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصاته ويتولى المجلس وضع مشروع لائحته الداخلية.
- جلسات المجلس علنية . وتعقد الجلسات سرية إذا طلب ذلك ممثل الحكومة أو رئيس المجلس أو ثلث أعضائه .
- لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين .
- تعرض مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ويناقش المجلس الوطني الاتحادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها .

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





الحقوق والحريات في الدستور الإماراتي

اللجنة الوطنية للانتخابات



#صوت للامارات
تابعونا على @uaeelection

الحقوق والحريات العامة التقليدية

الحقوق والحريات التقليدية

الحريات الشخصية

- حق الأمن
- حرية التنقل
- حرمة المسكن
- سرية المراسلات

الحرية الفكرية

- حرية العقيدة
- حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات
- حرية التعليم
- حرية الرأي



الحقوق والحريات العامة الاقتصادية والاجتماعية




الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية

الحقوق والحريات الاجتماعية

- حق العمل
- حق الضمان الاجتماعي
- حق الرعاية الصحية
- حق تكوين اسرة

الحرية الاقتصادية

- حق ممارسة الأنشطة الاقتصادية
- حق الملكية الخاصة
- حضر مصادرة الأموال العامة



ضمانات الحقوق والحريات العامة

(مبدأ الشرعية)





اللجنة الوطنية للانتخابات 2015

- مبدأ الشرعية : هو أن يكون للقانون السلطة العليا في المجتمع بحيث يخضع له الجميع ويتساوى امامه الكل وهو ما يعرف بـ (مبدأ خضوع الدولة للقانون)

- الضمانة الأساسية التي تحمي الأفراد من تعسف الإدارة وتحكمها لما يفرضه المبدأ من خضوع الإدارة للقانون.
- يقوم على اساس ضرورة توافر مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)
- كل قيد يفرض على الحريات العامة يتعين أن يصدر بقانون
- تدرج القواعد القانونية التي تمثل التنظيم القانوني للدولة.

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015







ضمانات الحقوق والحريات العامة

(مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والتكافل)

- مبدأ المساواة : أن الأفراد متساوون في التمتع بالحقوق والحريات العامة دون أي تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

- تنظيم الحقوق والحريات العامة سواء تقييد أو تحديد لا يمكن أن يتم إلا بقوانين عامة مجردة تكفل المساواة بين جميع المواطنين.
- المساواة القانونية تعني تكافؤ الفرص أو الامكانيات القانونية فقط دون الامكانيات الفعلية أو المادية .
- المساواة أمام القانون – المساواة أمام وظائف الدولة – المساواة امام الضرائب والتكاليف العامة .







ضمانات الحقوق والحريات العامة

(حق التقاضي)

- حق التقاضي :هو حق الأفراد اللجوء الى الجهات االقضائية في الدولة للتقدم بشكواهم حيث رقابة القضاء أوفي ضمان لمبدأ الشرعية.

- تتحقق الحماية المنشودة للحقوق والحريات العامة ، حينما تمتد الرقابة القضائية لأعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية
- حق التقاضي حق من الحقوق الدستورية الأساسية التي لايجوز المساس بها.
- أن يكون للقضاء استقلاله وحصانته وحيدته مما يكفل للأفراد حق التمتع بحقوقهم وحرياتهم.
- مبدأ استقلالية القضاء - مبدأ الرقابة على دستورية القانون – مبدأ الاحترام المطلق من الكافة للأحكام الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا.

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





المشاركة السياسية وتطورها

اللجنة الوطنية للانتخابات 2015

CERT

ماهي المشاركة السياسية؟



- هي العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة لمجتمعه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع ، وتصور افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف .
- حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية في دولته أو مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط بعد صدورها من السلطة المختصة .



صور من المشاركة السياسية





اللجنة الوطنية للانتخابات 2015

صور تقليدية :

- التصويت في الانتخابات.
- متابعة الشؤون السياسية.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- الانضمام الى جمعيات النفع العام.
- الترشح للمناصب العامة وتقلدها.

صور غير تقليدية :

- التقدم بالشكاوي الى السلطات العامة.
- التظاهر السلمي والإضراب (حسب قانون الدولة)

مراحل المشاركة السياسية

الإهتمام

- اهتمام المواطن بالشؤون العامة من وقت الى آخر.
- متابعة الاحداث السياسية التي تطرح على الساحة السياسية في الدولة.

المعرفة

- معرفة المواطن بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي (اعضاء المجلس الوطني)أو القومي (الوزراء).

التصويت

- مشاركة المواطن في الحملات الانتخابية للمرشحين ودعمهم (ماديا ومعنويا).

المطالب

- اتصال المواطن بالاجهزة الحكومية في الدولة وتقديم الشكاوي الى السلطات العامة .
- الاشتراك في جمعيات النفع العام .

تطور المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة



- عرف شعب الامارات قبل قيام الاتحاد مبدأ الشورى كنهج اصيل يحكم العلاقة بين الحاكم والمواطنين ، وتعد مجالس الحكام أهم الأماكن التي يتم فيها تبادل الرأي والمشورة .
- كنتيجة مباشرة لسيادة قيم المشاركة ونهج الشورى بين قادة الامارت نشأ الاتحاد بين امارات الدولة المختلفة سنة 1971م.
- كخطوة أولى في سبيل اقامة حكم نيابي متكامل الأركان تم انشاء المجلس الوطني الاتحادي سنة 1972م لتقديم العون في عملية سن التشريعات التي تنظم شؤون الاتحاد.



تطور المشاركة السياسية في الإمارات العربية المتحدة





اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015



- خلقت تجربة الإمارت التنموية وانفتاحها على الأرض حقائق وابرزت واقعا يعزز فكرة المجتمع المنفتح وبما تنطوي عليه من مبادئ المشاركة السياسية .
- تكريس مبدأ سيادة القانون من قبل الدولة عزز المشاركة السياسية .
- الانفتاح الاعلامي الذي تشهده الإمارات اثرى التجربة الاماراتية في المشاركة السياسية.
- تمكين المرأة الإماراتية ومشاركتها الرجل في بناء الدولة يمثل سجل ايجابيا في المشاركة السياسية .





من خطاب رئيس الدولة - حفظه الله





"إن المرحلة القادمة من مسيرتنا وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلاً أكبر لدور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية".

".سنعمل على أن يكون مجلسا أكبر قدرة وفاعلية والتصاقاً بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة الحقة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منتظم".

من خطاب رئيس الدولة في الذكرى الثالثة والأربعون لقيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة -2005





أهم ما جاء في خطاب رئيس الدولة





- اعادة بناء المؤسسات الاتحادية كما وكيفا لتواكب التطورات والتغيرات التي تشهدها الدولة ويلعب فيها المجلس الوطني الاتحادي دورا محوريا وفاعلا.
- تكريس مبادئ سيادة القانون وقيم المسائلة والشفافية وتكافؤ الفرص.
- زيادة الاهتمام بالعمل التطوعي وتنمية دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية والدينية والثقافية في غرس المبادئ والقيم الاجتماعية .

خطاب التمكين



"إن الكفاءة الإقتصادية والكفاءة الإجتماعية والكفاءة السياسية ممارسات تتمايز بها الدول، وأقولها بكل الثقة إننا ماضون في تنمية قدراتنا وتحديث مؤسساتنا وإعادة هيكلة الممارسات بما يحقق طموحاتنا بالعيش في مجتمع يسوده العدل والقانون، دولة تكرس قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، تكفل الحقوق وتحترم الحريات وتدعم التفكير والتحليل والإبداع، وتشجع ممارسة الحوار وابداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار وفق ممارسات تكرس قيم الولاء والانتماء للوطن وتحفظ للدولة هيبتها وسيادتها وللمواطن أمنه وسلامته.

وبهذا يكون التمكين".

من خطاب رئيس الدولة بمناسبة اليوم الوطني الثامن والثلاثين







أهم أهداف مرحلة التمكين



- التدرج لإعطاء الفرصة لتقييم كل مرحلة والتأمل في نتائجها.
- تهيئة الظروف اللازمة لإعداد مواطن أكثر مشاركة وأكبر اسهاما.

•«..نحن لنا خصوصيتنا، دولتنا فتية ، وقد قطعنا أشواطا طويلة في التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية البشرية والتنمية الاجتماعية ، والآن دخلنا في مرحلة التنمية المؤسسية بتوسيع وتعميق المشاركة عبر المجلس الوطني الاتحادي ...".

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





انتخابات المجلس الوطني الاتحادي



اللجنة الوطنية للانتخابات



#الصوت_للامارات
تابعونا على uaeelection@





انتخابات 2006





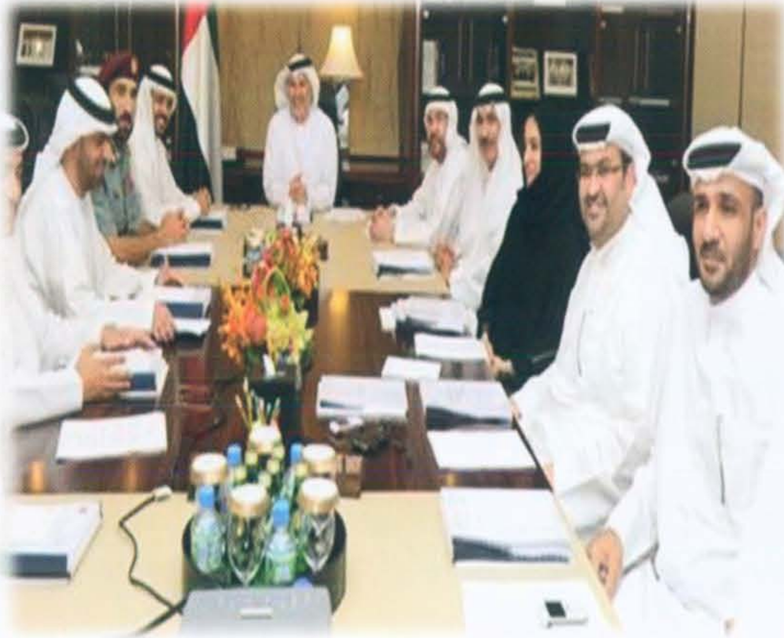
•أقيمت الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي في ديسمبر 2006 بموجب القرار رقم (3) لسنة 2006 الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- بناءً على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الامارات في المجلس الوطني الاتحاد انتخابات، والذي نص على أن يتم انتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر من ممثلي كل امارة عن طريق الحاكم.







انتخابات 2006



- كما نص القرار على تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وحدد اختصاصاتها التي تتمثل في
  - إعلان قائمة المرشحين لكل إمارة
  - إصدار البرنامج الزمني للانتخابات
  - تشكيل اللجان الفرعية للانتخابات وتحديد نطاق اختصاصاتها
  - تشكيل فرق العمل المكلفة بتنفيذ العملية الانتخابية
  - اعتماد المقترحات المقدمة من لجنة إدارة الانتخابات والخاصة بالاستمارات والجداول والوثائق والأختام المعتمدة الخاصة بالعمليات الانتخابية
  - اعتماد مركز الانتخاب في كل إمارة بناء على توصية من لجنة إدارة الانتخابات
  - اعتماد المكافآت المالية المقترحة من لجنة إدارة الانتخابات
  - الإعلان النهائي للفائزين بالانتخابات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعضويتهم بالمجلس الوطني الاتحادي.



انتخابات 2006





اللجنة الوطنية للانتخابات 2015

الإمارة	عدد المرشحين
ابوظبي	100
دبي	82
الشارقة	101
رأس الخيمة	83
عجمان	24
الفجيرة	37
ام القوين	29
المجموع	456

- ولم يكن إدخال نظام الانتخاب الجزئي سوى الخطوة الأولى في عملية تهدف لتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي وتمكينه، وتطوير قنوات أكثر فعالية وحيوية للتنسيق بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة، مما فتح آفاق جديدة في الحياة النيابية في الدولة.
- وأشرفت اللجنة الوطنية للانتخابات على التحضيرات والاستعدادات للعملية الانتخابية لاستكمال القوائم الانتخابية لاختيار القاعدة الانتخابية، حيث قام كل حاكم إمارة باختيار هيئة انتخابية يزيد عدد أعضاؤها بأكثر من 100 ضعف عن عدد ممثلي الإمارة في المجلس الوطني الاتحادي.
- وقد بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية لكافة الإمارات 6595 عضو موزعين على جميع الإمارات

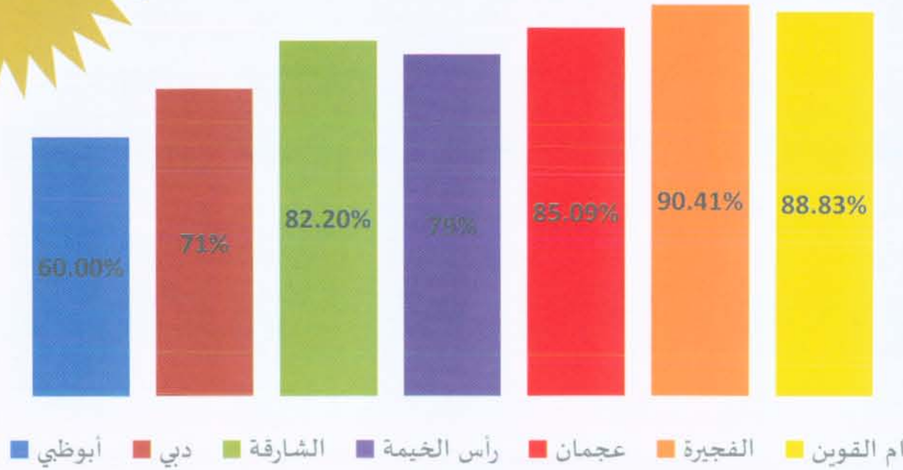






انتخابات 2006

%74.4



الجدول الزمني ليوم الاقتراع

الإمارة	يوم الإقتراع
ابوظبي والفجيرة	يوم السبت 16 ديسمبر
دبي و رأس الخيمة	يوم الإثنين 18 ديسمبر
الشارقة وعجمان وام القوين	يوم الأربعاء 20 ديسمبر







انتخابات 2006



وفي أول تجربة انتخابية في الدولة اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات عملية التصويت الإلكتروني بدل الاقتراع التقليدي، من خلال استخدام تقنيات الحاسب الآلي لتسجيل وتخزين بيانات المرشحين والناخبين، والتحقق من هوية الناخبين لمباشرة التصويت إلكترونياً، ثم فرز وعد الأصوات لكل مرشح، وهي عملية تتميز بالدقة والسرعة .







انتخابات 2006



- حظيت المرأة الإماراتية من القيادة الرشيدة بدعم وتقدير كبيرين في شتّى الميادين، وكان انضمام المرأة إلى العمل السياسي من خلال مجلس الوزراء والعضوية في المجلس الوطني الاتحادي مما يعكس مدى وعي قيادة وشعب الإمارات ونضجه السياسي وإيمانه العميق بقُدرات المرأة والثقة الكاملة في إمكاناتها كونها شريك فاعل في بناء مستقبل الوطن.
- وقد كان فوز الدكتورة أمل القبيسي بأحد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي كأول امرأة إماراتية أكبر برهان على على الثقة الغالية لأبناء الوطن بها، ثم تم بعد ذلك تعيين ثمانية نساء أخريات ليصل عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في هذا المجلس إلى تسعة مقاعد، بنسبة 22.5% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت ببرلمانات بعض الدول الأخرى.







انتخابات2011



- تمثل التجربة الثانية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي -والتي أُجريت في يوم 24 من سبتمبر 2011م- إحدى أهم مراحل برنامج التمكين السياسي
- وقد أثمرت هذه التجربة عن ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وزيادة اهتمامهم بالشأن العام، وحرصهم على المشاركة في الحياة السياسية.
- وقد دعا ذلك صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- إلى التأكيد على الاستمرار في خطى توسيع المشاركة السياسية، وذلك في كلمته التي وجهها إلى المجلس الوطني الاتحادي بمناسبة ختام فصله التشريعي الرابع عشر، على أن مسيرة المشاركة والعمل البرلماني ستستمر بثقة في النمو والتطور بما يلبي الاحتياجات الوطنية، ويحقق آمال شعب الإمارات وطموحاته إلى المشاركة والأمن والاستقرار ويحافظ على مصالح الوطن في مستوياتها ودوائرها كافة.
- حيث بلغ عدد أعضاء الهيئات الانتخابية (135,308) ناخب.







انتخابات2011

•الهيئات الانتخابية

تشكلت الهيئات الانتخابية لكل إمارة من عدد من الأعضاء يمثل ثلاثمائة مضاعف لعدد المقاعد المخصصة للإمارة بالمجلس الوطني وفقا للدستور كحد أدنى، وتمت تسمية أعضائها من قبل حكام الإمارات. واعتمدت اللجنة الوطنية القوائم النهائية للانتخابات بحيث تشمل جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالناخبين بعد التأكد من توافر الشروط فيها، وأعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات القائمة الرسمية لهيئة الناخبين لكل إمارة بنسبة 54% ذكور و 46 % إناث، يتوزعون حسب عدد المقاعد المخصصة لكل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي

الإمارة	عدد الهيئة الانتخابية
ابوظبي	47,444
دبي	37,514
الشارقة	19,971
رأس الخيمة	16,850
عجمان	3,920
الفجيرة	6,324
ام القوين	3,285
المجموع	135,308







انتخابات 2011

الإمارة	عدد المرشحين
ابوظبي	117
دبي	124
الشارقة	94
رأس الخيمة	60
عجمان	34
الفجيرة	21
ام القوين	19
المجموع	469

•المرشحون

- سجلت قائمة المرشحين الأولية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي (469) مرشحاً ومرشحة. وتقدمت 85 سيدة للترشيح لعضوية المجلس الوطني الاتحادي.

- وكان من طرق ووسائل الدعاية الانتخابية التي انتهجها المرشحون مواقع التواصل الاجتماعي تويتر، وفيس بوك وهي تعتبر من الوسائل التقنية الحديثة المتاحة للترويج الانتخابي، وركز العديد من المرشحين على مواقع التواصل الاجتماعي لمخاطبة الناخبين. وقد أتاحت مواقع مثل «تويتر» و«فيسبوك» مجالات من اللقاء والنقاش بين المرشحين وناخبيهم، فيما يتعلق بخططهم وبرامجهم والأهداف التي يبغون تحقيقها من وراء الترشح والفوز بشرف عضوية المجلس الوطني الاتحادي.







انتخابات2011

•نظام التصويت الإلكتروني



- اعتمدت اللجنة الوطنية للانتخابات نظام التصويت الإلكتروني في 13 مركز انتخابي على مستوى الدولة حيث أدلى أعضاء الهيئة الانتخابية بأصواتهم مباشرةً بعد التحقق من شخصيتهم عن طريق بطاقة الهوية الصادرة من هيئة الإمارات للهوية. وقد استمرت العملية الانتخابية لمدة (12) ساعة كاملة، حيث بدأت عملية الاقتراع في تمام الساعة الثامنة صباحا وانتهت في تمام الساعة الثامنة مساء نفس اليوم.

•الإعلان النهائي للنتائج

- أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات قرارها رقم 28 لسنة 2011 بتاريخ 28 سبتمبر 2011 بشأن اعتماد المرشحين الفائزين والإحتياط بعضوية المجلس الوطني الاتحادي في كل إمارة، وذلك بعد النظر في تقرير لجنة الطعون المنبثقة عن اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة معالي وزير العدل.

اللجنة الوطنية للانتخابات 2015







التدرج سمه من سمات برنامج التمكين

الهيئات الانتخابية

	الهيئات الانتخابية
انتخابات 2006	6595
انتخابات 2011	135308
انتخابات 2015	224279

اللجنة
الوطنية
للانتخابات
2015





جهود وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي

اللجنة الوطنية للانتخابات



#صوت_للامارات
تابعونا على uaeelection@







جهود الوزارة

- تختص الوزارة في مجال التنسيق بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي بما يلي:-



1. حضور معالي الوزراء جلسات المجلس.
2. إحالة مشروعات القوانين الواردة من الحكومة إلى المجلس.
3. التأكد من إجابة الوزراء على الأسئلة المقدمة من أعضاء المجلس.
4. التنسيق فيما يتعلق بوضع جدول أعمال جلسات المجلس.
5. عرض الموضوعات العامة التي يقترح المجلس مناقشتها على مجلس الوزراء للوقوف على رأيه بشأنها.
6. متابعة صدور مراسيم انعقاد وفض أدوار انعقاد المجلس من رئيس الدولة.
7. إخطار المجلس الوطني الاتحادي بمراسيم القوانين والقوانين الاتحادية في أول اجتماع له.
8. التنسيق فيما يتعلق بوضع جدول أدوار الانعقاد العادية وغير العادية للمجلس الوطني الاتحادي.
9. حضور جلسات المجلس العلنية والسرية وكذلك جلسات لجانه إذا دعت الحاجة إلى ذلك.







جهود الوزارة

- أما بالنسبة الى تعزيز ثقافة المشاركة السياسية فتتلخص فيما يلي:



1. العمل على نشر وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية بين المواطنين .
2. اقتراح آليات اجراء انتخابات المجلس الوطني الاتحادي واجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بها
3. اجراء البحوث واعداد الدراسات المتعلقة بالمشاركة السياسية .
4. عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل الخاصة بنشر ثقافة المشاركة السياسية وتنميتها .
5. خلق صلات التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات ومراكز البحوث المتخصصة في مجال المشاركة السياسية داخل الدولة وخارجها .